مجلة الأمانة العلمية – مجلة علمية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 307 / 2025
ISSN:3106-1176 https://ssj.org.ly

دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الليبي من عام 1969-2011م

د. فريحة الترهوني
(أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بنغازي)
Farooh2004@yahoo.com

الملخص:
حاولت هذه الورقة البحثية القاء الضوء علي دراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الليبي منذ 1969 الى 2011م. حيث ركزت علي نشأة المؤسسة العسكرية الليبية منذ عام 1940م، وما أتبعها من تأسيس كليات عسكرية مرورا بفترة تغير النظام السياسي الليبي عام 1969م. واستندت الدراسة على الوصف التحليلي للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية من خلال تتبع فترات زمنية تغيرت فيها الهياكل السياسية في ليبيا عبر محطات مختلفة، بدأت بتولي مجلس قيادة الثورة عام 1969م زمام السيادة والتشريع الي عام 1972م، الذى أسس فيه تنظيم الاتحاد الاشتراكي والذى تولى فيه رئيس مجلس قيادة الثورة رئاسة لاتحاد الاشتراكي والذى كان يمثل أعلى سلطة في ليبيا. ومن ثم تغير النظام السياسي الليبي عام 1977م لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وأعطيت الشرعية الثورية للعقيد معمر القذافي عام 1990م، والتي أحتفظ به بصفته كقائد أعلى للقوات المسلحة في ممارسة حق السيادة والتشريع وتمثيل ليبيا في المحافل الدولية الى عام 2011م. الدراسة تناولت تحليل دور المؤسسة العسكرية وفقا لتغيير الهياكل السياسية في ليبيا خلال كل فترة.
كلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، المؤسسة المدنية، النظام السياسي، دعم الاستقرار، أمن الدولة.

Abstract.
This research paper attempted to shed light on the study the role of the military institution in the Libyan political system from 1969 to 2011. It focused on the emergence of the Libyan military institution since 1940, and the subsequent establishment of military colleges through the period of change in the Libyan political regime in 1969. The study was based on the analytical description of the relationship between the military institution and the civilian institution by tracking time periods during which the political structures in Libya changed through different stations. It began with the Revolutionary Command Council assuming the reins of sovereignty and legislation in 1969 until 1972, in which the organization of the Socialist Union was established and in which the head of the Revolutionary Command Council assumed the presidency of the Socialist Union, which represented the highest authority in Libya. Then the Libyan political system changed in 1977 to expand the base of political participation, and revolutionary legitimacy was given to Colonel Muammar Gaddafi in 1990, which retained him in his capacity as Supreme Commander of the Armed Forces in exercising the right of sovereignty and legislation and representing Libya in international forums until 2011. The study analyzed the role of the military institution according to the change in political structures in Libya during each period.

- مقدمة:

كثير ما تناولت الدراسات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية فقد رأى أديدجو بأنها شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذى تمثل جزء منه، وتلك العلاقات تشمل كافة جوانب المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة محترفه، اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا في الحياة العامة بصورها المختلفة، كذلك تشمل القضايا المتعلقة بسلوك المؤسسة العسكرية تجاه المؤسسة المدنية ، وكذلك مدى أدراك المجتمع سلوكه أتجاه المؤسسة العسكرية والدور الذى تلعبه المؤسسة العسكرية في علاقتها مع الدولة نفسها.[1] وهذا يعطي تفسير بأن المؤسسة العسكرية تعتبر أحدى المؤسسات الرئيسية في الدولة حيث تمثل الهيئة المخولة بفرض القانون ومتابعة تنفيذه ، فهي داعمة أساسية للاستقرار السياسي في الدولة، وهي ذرع القوة للدفاع عن سيادة الدولة وحماية كيانها وحدودها الاقليمية. أهتمت كثير من الدراسات بدارسة علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة المدنية من خلال توزيع الادوار فاذا كانت مهمة المؤسسة المدنية تقتضي اتخاذ القرارات السياسية للدولة ومسؤولة امام الشعب بذلك، فأن المؤسسة العسكرية تقع على عاتقها مسئولية حماية الدولة والحفاظ علي سيادتها. فكثيرا ما خولت لمؤسسة العسكرية بالقيام بالدور السياسي. فالمؤسسة العسكرية عمق اجتماعي أيضا فهي تتشكل من جمع سكاني من مختلف طبقات المجتمع، لذا فأنها ولابد أن ترتبط بتأييد اجتماعي واسع. فمسألة التوافق والتوازن بين المؤسستين هو الضمان الأساسي لعدم إساءة ممارسة استغلال ممارسة السلطة وأن كانت جل القرارات التي تتعلق بالدفاع تخضع في كثير من الاحيان الى النقاش التشريعي داخل المؤسسة التشريعية في الدولة. وفي المقابل فأن المؤسسة المدنية تحتاج الى المؤسسة العسكرية من جانب الاحترافية فيما يتعلق بالقضايا التي تمس الدفاع الوطني وقرار الحرب. هذه الورقة ستحاول دراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الليبي، ومعرفة مدى تأثيره على المؤسسات السياسية في ليبيا من 1969-2011م.

- مشكلة الدراسة:

هذه الدراسة تحاول تقييم تجربة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الليبي خلال فترة الدارسة، لذا سوف تحاول الدراسة الاجابة على السؤال الرئيسي، ماهي العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي الليبي من الفترة 1969-2011م؟

- الاطار الزمنى والمكاني للدراسة:

تحاول الدراسة ان تركز على دور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمؤسسة المدنية في الفترة الزمنية الممتدة من عام 1969-2011م، وهي فترة الدراسة، أما الاطار المكاني فيها تختص بدولة ليبيا.

- أهمية الدراسة:

تكمن في مساهمة حقل العلوم السياسية في دارسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية من خلال الأطر النظرية لدراسة هذه العلاقة خلال فترة الدراسة، بهدف كشف مدى تأثير المؤسسة العسكرية على النظام السياسي الليبي خلال فترة الدراسة. وما أذ كانت هناك أسباب ثقافية أو سياسية للتداخل المهام بين المؤسستين في عملية التحول السياسي في ليبيا.

[1] Adedeji Ebo, Toward a code of conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities challenge, Geneva, Policy paper, (Geneva center for the Democratic control of armed forces, March 2005), P.2.

- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الى تحليل وتفسير العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية في ليبيا في فترة الدراسة، بالإضافة الى إيجاد توضيح تام لدور المؤسسة في دعم الاستقرار السياسي في ليبيا.

- فرضية الدراسة:

أدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في ليبيا الى دعم الاستقرار السياسي في ليبيا، والذى أنتج سياسة حفظ الأمن وبناء الدولة خلال فترة الدارسة.

- منهجية الدراسة:

وللتحقق من فرضية الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على توظيف المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم للوقوف على تحليل النظام السياسي الليبي، بالإضافة الى ضرورة استخدام المنهج التاريخي والقانوني في دارسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي.

- التعريفات الإجرائية:

المؤسسة العسكرية: وهي مؤسسة أداريه فنية صرف يتولها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب، وهي المؤسسة الوحيدة المخول لها استخدام القوة لدعم مصالح الدولة ومواطنيها، بمدلولها الواسع تشمل المؤسسة العسكرية كل من القوات المسلحة بفروعها الرئيسية الثلاثة البرية والجوية والبحرية.[2]

المؤسسة السياسية: عرف شابيرا (Schapera) المؤسسة السياسية على أنها أحد مظاهر التنظيم الكلي، الذى يهتم بتأكيد وحفظ التعاون الداخلي والاستقلال الخارجي، ومن هذا التعريف يتضح بأن شابيرا أعتبر وظيفة المؤسسة السياسية هي المحافظة على الحدود الاقليمية ومحاربة العدوان لخارجي، لذا فأن هذه الوظيفة هي الوحيدة التي تشترك فيها كل صور الحكومات هي تنظيم وتوجيه التعاون داخل المجتمع.[3]

النظام السياسي: فالنظام السياسي وفقا لديفيد إستون هو شبكة من التفاعلات السياسة التي لا تحيا من فراغ، فالنظام لسياسي يعيش في بيئة أو محيط مادى أو غير مادى يتفاعل معه بشكل أخذ وعطاء، أي يؤثر فيه ويتأثر به، فالغاية النهائية لاي نظام هي البقاء والاستمرار، ولكن الاستقرار لا ينفي التغير وهو المرادف للتكيف بمعنى قدر النظام السياسي على الاقلمة مع التغيرات البيئية بإجراء تغيرات جزئية في الهياكل السياسية أو السياسات نفسها ولكن في ظل استقرار.[4]

- تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة الى ثلاث مطالب وخاتمة:

المطلب الاول: الاطر النظري في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدينة.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن المؤسسة العسكرية النشأة والتكوين من عام 1951-1969م.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية وعلاقاته بالمؤسسات السياسية في ليبيا من عام 1969-2011م.

---

[2] عزالدين قطوش، العلاقات المدنية - العسكرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص6.

[3] نفس المصدر.

[4] كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 2006، ص29-30.

- **المطلب الأول:**

الإطار النظري لدراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في الدولة:

شكلت دراسة هنتغتون وموريس جانوفيتز النواة الاولى للأسس النظرية لدراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي والعملية السياسية في الدولة. فقد امتزجت أفكارهم مع النظريات الحديثة التي تفاعلت معها إيجابا وسلبا. فقد جاءت النظريات الحديثة مغايره لما خرج في الأدبيات التقليدية والتي تمثلت في نظرية الوكالة لبيتر فيفير، ونظرية المشاركة بالمسؤولية لدوجلاس بلاند، ونظرية التوافق أربيكا شيف، التي نقدت نظرية هنتغتون وقدمت أطار أوسع في العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية مغاير لما قدمه هنتغتون. لذا انقسمت النظريات التي درست العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية الى نظريات تقليدية وأخرى حديثة.

أولا: النظريات التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية:

ظهرت فكرة تفسير العلاقة بين المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية عند هنتغتون في الفترة التي كانت فيها الولايات المتحدة الامريكية تواجه تهديدات داخلية وخارجية، ومطالبة منها الاحتفاظ بقوات عسكرية قوية وكبيرة. تمثلت هذه التهديدات في التوسع والتنافس السوفيتي والصيني والحرب الكورية. لذا كان هناك ضرورة حتمية لإعادة ترتيب وتنظيم الجيش الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة الى الانقسام السياسي بين الرئيس هارى ترومان والجنرال دو غلاس ماكارثر،[5] والذى أثار اهتمام هنتغتون لضرورة وأهمية الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية.[6]

يقسم هنتغتون في كتابة الجندي والدولة[7] الذى أصدره في عام 1959م، صيغ المؤسسات العسكرية الى صيغتين؛ تتمثل الأولى في الصيغة المهنية للمؤسسة العسكرية والتي تنبع من وجود تهديدات لأمن الدولة، أما الصيغة الثانية فهي الصيغة المجتمعية وهي التي تنبع من القوى الاجتماعية والإيديولوجيات والمؤسسات المدينة المهيمنة في المجتمع.[8] ويرى هنتغتون بأن الطابع المهني والاحترافي للمؤسسة العسكرية هو جوهر فهم العلاقة بين المؤسستين. فكلما كانت الاحترافية أعلى كلما كانت الرقابة المدنية أعلى، والاحترافية هنا تعني عدم مشاركة المؤسسة العسكرية في النقاش السياسي، وإقامة ولاء للدولة واحترام المجتمع المدني، فالحرفية تجعل المؤسسة العسكرية تابعة للمؤسسة المدنية ولا تشكل خطر عليها.[9] وبذلك يتمحور دور المؤسسة العسكرية في سياسة الأمن القومي وحماية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة في حالة السلم، والتفاعل بقوة ة في الحرب، وهذا ما يمثل مستوى السياسة الأمنية العسكرية للحفاظ على الدولة داخليا وخارجيا.[10]

تعرضت فكرة هنتغتون الى النقد في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية حيث صرح كثير من العسكريين في الجيش الأمريكي والذين خاضوا حروب في فيتنام، والحرب الكورية وحرب الخليج الثانية بأن وشطن خسرت الحرب نتيجة تدخل السياسيين في شؤون الحرب.[11]

---

[5] تم تسريح الجنيرال ماكارثر من الخدمة العسكرية نهائيا من قبل الرئيس الأمريكي هاري ترومان بسبب معارضته لسياستها في الحرب الكورية.

[6] Adedeji Ebo, Toward a code of conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities challenge, Geneva, Policy paper, ibid, p.3.

[7] صامويل هنتجتون، الجندي والدولة: نطريه سياسة العلاقات المدنية ـ العسكرية، الناشر جامعة هارفارد، 1959، لمزيدا من المعلومات انظر الى: https://ar.wikipedia.org/wiki/، 28 يونيو 2024 ، ساعة الدخول : 5:54 مساء.

[8] أنظر الي الموسوعة الحرة، (https://ar.wikipedia.org/ 15 يونيو 2024، ساعة الدخول: 11:30 مساء.

[9] Rob Atkinson. The Hidden Promise of Huntington's The Soldier and the State: Military Professionals as Guardians of the Republic, P.11,12Rob Atkinson, p.15.

[10] محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص325-326.

[11] نفس المصدر السابق، ص326.

أما موريس جانوفيتز مؤسس علم الاجتماع العسكري فى كتابه "الجندي المحترف"،[12] الصادر عام 1946م، وكتابه "علم المؤسسة العسكرية"، الصادر عام 1959م. أكد على أنه ينبغي أن يكون المجتمع طرف ثالث في العلاقة ما بين السلطة السياسية والجيش، فالمجتمع هو الجهة الداعمة لتكوين الجيش، فهو الذى يمده بالمجندين والضباط باعتبارهم مدنيين قبل انضمامهم الى الجيش، وهم ذاتهم من يرجعون إلى الصفة المدنية بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية.[13] والنظر الى أهمية الإسهام المدني في المجال العسكري يمكن تفسيره من خلال اختراع باحثين أو خبراء غير عسكريين للقنبلة النووية، فتيز يؤكد بشكل مطلق على ضرورة استكمال المعادلة في العلاقة بين السلطة السياسية والجيش والمجتمع، هذه النظرية ساهمت في إيجاد علاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنية برؤية إيجابية.

ثانيا: النظريات الحديثة في دراسة العلاقة المدينة والعسكرية:

جاءت نظرية المجتمع الصناعي العسكري من خلال خطاب أيزنهاور الوداعي عام 1961م، الذى نادى بضرورة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والبنتاغون ووكالات الاستخبارات ومصانع الأسلحة الكبيرة والكونجرس بدافع تشكيل مثلث القوة، رغم تحفظه من هذا الارتباط الذى وصفه بأنه شر لا بد منه. تستند نظريته على إقامة نوع من الإتحاد بين السلطة والإدارة والجيش والمجتمع والمصانع، وإنشاء شبكات مصالح تجمع كل الاطراف وتمتلك آليات التأثير في القرارات السياسية فيما يتعلق بالحرب، أما بخصوص المجتمع فأنه يتم من خلال استقطاب الخبرات المدنية المهمة للابتكار والتأثير الإعلامي المرتبط بسياسات الدفاع.[14]

ومن ضمن النظريات الحديثة نظريه الوكالة والتي جاءت لتواكب المتغيرات الدولية في دراسة العلاقة العسكرية المدنية، والتي بلورها لبيتر فيفر Peter Fearer في كتابه الصادر عام 2003م بعنوان "الخدم المسلحون: الوكالة والإشراف والعلاقات المدنية العسكرية"، يرى فيفر إنها تتمثل في مبدأين هما: الاول في ضرورة أن يكون الجيش قويا بما يكفي للانتصار في الحروب التي تخوضها دولته. والثاني يتمثل في ضرورة حماية الدولة من الاعداء. هذه النظرية تمثل في التفاعل الإستراتيجي بين المؤسسة المدنية (Principal المديرين) وبين المؤسسة العسكرية (الوكيل Agent) وذلك من خلال توكيل المؤسسة العسكرية بإدارة نفسها، وعلى المؤسسة المدنية اختيار آليات مراقبتها بطريقة غير تداخلية قد تؤدى الى الاحتكاك بين المؤسستين، مما يدفع المؤسسة العسكرية تتجنب الامتثال الكامل للرقابة،[15] وهنا يفضل الصحافة كوسيلة لاختيار آلية لرقابة ويعتمد الاختيار على مدى خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية،[16] فكل مؤسسة تقوم بالمهام المنوطة اليها. تعرضت هذه النظرية الى الانتقاد فيما أذا الوكلاء يقومون بخدمة مصالح الدولة، أما أنهم يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة باستغلالهم مناصبهم. تميزت هذه النظرية بكونها أول نظرية في حقل العلاقات المدنية العسكرية بعد أحداث سبتمبر 2001م، والتي أثرت بشدة على

---

[12] استاذ علم الاجتماع في الجامعات الامريكية، الف كتاب الجندي المحترف في عام 1946م، وعلم اجتماع المؤسسة العسكرية في عام 1959م، وقام جيمس بيرك بجمع بعض أهم مقالاته، وكتب لها مقدمة ممتازة ضمنها تعريفا بحياته، وذلك في الكتاب المعنون / كتابات موريس جانويتز عن التنظيم الاجتماعي والضبط الاجتماعي، الصادر عام 1991م.

[13] موريس جانوفيتز مؤسس علم الاجتماع العسكري، لمزيدا من المعلومات انظر الى:
https://3arf.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%B3_%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B2 ، 20 يونيو 2024، ساعة الدخول 12:00 ظهرا.

[14] خطاب الرئيس الامريكي دويت إزنهاور في 17 يناير 1961، من الارشيف لمزيدا من المعلومات راجع:
https://www.archives.gov/milestone-documents/president-dwight-d-eisenhowers، 18 يونيو 2024، ساعة الدخول 1:45 ظهرا.

[15] Nielsen, Suzanne C., "Civil-military Relations Theory and Military Effectiveness", Public Administration and Management (Vol. 10, No.2, 2005), P.70.

[16] Feaver, Peter., "Crisis as Shirking: An Agency Theory Explanation of the Souring of American Civil-Military Relations", Armed Forces and Society, (Vol. 24, No .3,1998), P.409.

السياسات والنظريات الدفاعية الأمريكية. أعتبر فيفير أن الجيش شريكا رئيسيا في قرارات الحرب، وليس مجرد خاضع وتابع للإدارة السياسية، كما أنه رفض التعامل مع الجيوش وكأنهم خدم مسلحون.[17]

نظرية المشاركة في المسؤولية، حيث يرى دوجلاس بلاند بأنه عن طريق المشاركة في المسؤولية تتم سيطرة المؤسسة المدنية على المؤسسة العسكرية، فيكون هناك مهام خاصة لكل منهما، مع وجود مسؤولية مشتركه بينهما.[18] أما في حالات الإخفاق بأداء المسؤولية وسوء استخدام السلطات فيحاسب كلا حسب أخفاقة. فالافتراض الأول للنظرية، بأنه سيطرة المؤسسة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال مشاركة المسؤولية، فيحاسب كل أخفق في أداء المهمة، ولا يكون هناك أي تداخل بين المسؤوليات لكل مؤسسة. أما الافتراض الثاني فيكمن في أن السيطرة المدنية نابعة من السلطة التشريعية لتوجيه المؤسسة العسكرية. حيث أعتبر بلاند بان السيطرة المدنية كونها عملية ديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة وخاصة في الازمات والحروب. أما مسألة المشاركة في أتخاذ القرارات فهي تختص بالقضايا الإستراتيجية والتنظيمية والعملية.[19] غير أن بلاند يرى بأن المشاكل التي تواجهه علاقة المؤسستين تتعلق بمسألة الموازنة بين الحفاظ على قوة عسكرية من جانب، وبين تهديد المجتمع والعملية السياسية من جانب اخر، بالإضافة الى العلاقة بين الخبير والوزير، حيث أن المؤسسة المدنية ينقصها الخبرة والمعرفة في المسائل العسكرية، فكيف لها أن تسيطر على المؤسسة العسكرية وتلزمها بطاعة ما يتخذ من القرارات التي لا تشارك في أتخاذها.[20]

انتقدت ربيكا شيف في كتابها الصادر عام 2008م نظرية هنتغتون الذى جاءت عن تجربة الغرب، فمن خلال دراستها حول الجيش والسياسية الداخلية: نظرية التوافق في العلاقات العسكرية المدنية. تركز نظرية التوافق على الشراكة المؤسسية والثقافية، وتعتمد على أتفاق بين الجيش والنخب السياسية والمواطنين.[21] فقد أكدت علي أهمية عدم السماح للجيش بالتدخل في الشأن الداخلي مع عدم إنكار أن الجيش معني بالسياسة هو الآخر. ولذلك هناك حاجة لتحقيق التوازن والتوافق بينهما. ونظرية التوافق ترى بأن المؤسسة العسكرية والمدنية والمجتمع عليهم الاتفاق فيما بينهم علي أربع مؤشرات رئاسية، وهي التي يتم من خلالها تحدد دور ووظيفة المؤسسة العسكرية في المجتمع، تتمثل المؤشرات الاربع المتمثلة في التركيبة الاجتماعية للضباط، وعملية أتخاذ القرار السياسي، النمط العسكري، وطريقة التوظيف. وبحدوث الاتفاق بين الاطراق الثلاثة أما بإقرار الفصل بين المؤسسات أو التكامل بينها أو تحديد أي شكل آخر من العلاقات العسكرية ـ المدنية. لذا فأن حدوث تدخل عسكري سيكون أقل احتمالا، وتركز نظرية التوافق على خضوع السياسة الخارجية لاعتبارات داخلية مهمة مثل الفصل بين القرارات الأمنية والايديولوجية.[22]

- **المطلب الثاني:**

نبذة تاريخية المؤسسة العسكرية ـ النشأة والتكوين من عام 1951-1969م:

هناك بعض الكتابات تقر بأن تاريخ 20 أكتوبر 1939م، يمثل تاريخ الاتفاق الاول الذى وقعت فيه وثيقة على تأسيس جيش ليبي والذى اشتهرت "باجتماع فيكتوريا" بمصر، بدعوة من الأمير إدريس السنوسي

---

[17] Feaver, peter D., "An Agency Theory Explanation of America Civil- Military Relations during the Cold War "working paper for the Program for The Study in Democracy, (DUCK University, USA, 1997), P.2

[18] Bland, Douglas L., "A unified THEORY OF Civil-Military Relations" Armed Forces and Society), VOL. 26, No.1 ,1999), P.9.

[19] Ibid. P.10

[20] شادية فتحي ابراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة، العدد 4، اكتوبر 2006، ص18-19.

[21] Schiff, Rebecca L., "Concordance Theory, Targeted, Partnership, and Counterinsurgency", Armed Forces and Society, (Vol. 38, No.2, 2012), P.323.

[22] Ibid, P.319.

لعدد من الليبيين الذين هاجروا قسرا الى مصر من قبل قوات الاحتلال الإيطالي أبان مرحلة الاستعمار، حيث اجتمع الأمير إدريس مع أربعون ليبي من الوجهاء والزعماء الليبيين المهجرين، بعد أعطاه موافقة للتفاوض مع الحكومة الانجليزية لمساعدتهم في تكوين جيش ليبي للمشاركة في تحرير ليبيا من المستعمر الايطالي. ولقد ساهمت المعارك التي خاضتها القوات الانجليزية ضد القوات الايطالية في صحراء ليبيا ومصر الى دعم لندن للمشروع الليبي لتشكيل جيش، لذا فقد تمت الموافقة من قبل بريطانيا بتشكيل فصائل من الليبيين للمشاركة في الحرب الى جانب القوات البريطانية ضد القوات الايطالية في ليبيا.[23]

وبتاريخ 9 اغسطس 1940م صدر قرار في اجتماع عقد بالقاهرة بين الأمير ادريس السنوسي وزعماء الليبيين بالتعاون مع الانجليز لمحاربة إيطاليا، وفي نفس الوقت الإعلان عن الإمارة السنوسية وتعيين حكومة لتسيير شؤون الإمارة، وتعين هيئة تمثل طرابلس وبرقة، ويتم تكوين مجلس شورى للأمير السنوسي للبدا في خوض الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيوش البريطانية تحت راية الإمارة السنوسية. فقد قامت أبريطانيا بتدريب الفصائل الليبية بشكل قصيرة مع الجيش الثامن البريطاني الذى كان يحارب تحالف المحور من الإيطاليين والألمان، حيث شكلت بعض العناصر المدربة خطا دفاعيا لتأمين قواعد الإمداد والتموين للجيش البريطاني، في حين أنظم البعض الأكثر كفاءة تدريبية الى الجيش الثامن ضمن جنود الحلفاء ومن هنا جاءت بدايات تكوين الجيش الليبي.[24]

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي تم تنظيم العناصر الليبية باسم القوة العربية الليبية، وسمى أيضا الجيش المرابط، حيث تم فتح معسكر للتدريب عند الكيلو 9 بهضبة الهرم على الطريق الرئيسي الصحراوي الرابط بين القاهرة والاسكندرية، وما زال النصب التذكاري لتأسيس هذا الجيش قائما حتى الان.[25]

- **تطور الجيش الليبي من عام 1951**

لقد أعيدت ترتيب هيكلة الجيش الليبي في عام 1951م، بعد أن تحصلت ليبيا على الاستقلال، حيث شكل الجيش الليبي وحدات نظامية بإمكانيات محدودة، غير أنه في عام 1953م بمدينة الزاوية 1953م تطورت الهيكلية بإنشاء أول مدرسة عسكرية في ليبيا لتتمكن من تخريج دفعات من الضباط بشكل سريع الى حين عودة الضباط الذين أرسلوا للتدريب في الى بغداد للدراسة بالكلية الحربية بالعراق. وفي نفس الوقت الاستفادة من الاتفاقية البريطانية بشأن مساعدة ليبيا بتكوين جيش ليبي من خلال رسال بعثة بريطانية لتدريب الشباب الليبيين وأعدادهم كأساس لجيش مهني يحمي البلاد ويدافع عن استقلالها ووحدة أرضيها.[26]

جاءت مراحل تطور تكوين المؤسسة العسكرية في ليبيا عبر حقب تاريخية متتالية مثل فيها عام 1955م نقطة تحول في تشكيل الجيش الليبي، وذلك بعد أن تخرج عدد من المتدربين في القوات العسكرية بعدد 2000 جندي وضابط، حيث جاء قرار عبر مرسوم ملكي بأنشاء الكلية العسكرية الملكية.[27] ثم افتتحت الكلية العسكرية ببنغازي عام 1957م، والتي ساهمت بشكل أسرع في تكوين الجيش الليبي من خلال تخريج ضباط نظاميين عاملين بالقوات المسلحة الليبية. فقد نصت المادة الأولي من المرسوم الملكي بأن تنشأ كلية عسكرية ملكية تكون تابعة لوزارة الدفاع، والغاية منها تخريج ضباط للجيش الليبي. فيما نصت المادة الثانية على أن تشمل الكلية ثلاث هيئات إدارية وتعليمية وتدريبية واشترطت المادة الثالثة على ان يكون قبول الكلية العسكرية مقتصرا على الطالب الليبي الذى لا يقل عمره عن 17 ولا يزيد على 25 عاما، بعد أخضاعه

---

[23] بوابة الوسط، الذكرة 75 لميثاق فكتوريا، https://alwasat.ly/news/libya/40169

[24] سالم الكبتي، تأسيس الجيش الليبي انظر الي:https://alwasat.ly/news/opinions/215681?author=1 ، 17 يوليو 2024، ساعة الدخول 11 صباحا.

[25] بوابة افريقيا الاخبارية، تأسيس الجيش الليبي، https://www.afrigatenews.net/article، 10 يونيو2024، ساعة الدخول، 9 صباحا.

[26] زيد هدية، جريدة اندبندد العربية، تأسيس الجيش الليبي، 10 أغسطس 2021، انظرا الي:
https://www.independentarabia.com ، تاريخ الدخول 28 يونيو، 2024، ساعة الدخول: 4:40 مساء.

[27] قرار لسنة 1955م بأن الكلية أنشاء الكلية العسكرية المليكة صدر بقصر طبرق الموافق 22 يونيو عام 1958م.

للفحص الطبي، بعد أن يكون قد تحصل على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها. كما نصت المادة الحادية عشر على أن يكون تعيين ضباط الجيش ذوي الكفاية والمقدرة والثقافة التي تؤهلهم لأعداد ضباط المستقبل ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح رئيس أركان الجيش.[28]

بدأت الكلية العسكرية بتخريج ضباط نظامين بالقوات المسلحة عام 1959م، حيث صدر قانون الجيش الليبي رقم (1) لسنة 1961م، والذى وضع نقطة التحول في المؤسسة العسكرية الليبية وفقا للقانون الليبي ومنها تعريف الجيش كونه يعنى جميع القوات البرية والجوية والبحرية، وحدد معني العسكري والتي تشمل وصف الوظيفة من الضباط ونواب الضباط وتلاميذ الكلية العسكرية. فقد فرق المرسوم بين الضابط النظامي والاحتياطي ونائب الضابط والجندي وضابط الصف وغيرها من التعريفات الاجرائية التي تتضمنها المؤسسة العسكرية. كما حددت المادة الثانية بأن تشكل قوات عسكرية تعرف بالجيش تخضع في قيادته العليا للملك، ويتولى إدارته العامة وزير الدفاع ويقوده رئيس الأركان العامة. كما حددت المادة الثالثة واجبات الجيش الليبي في تولي الدفاع عن المملكة الليبية المتحدة، والمحافظة على النظام والأمن العام عند الحاجة على أن ينسق بالتعاون بين الجيش وبين السلطات بقانون. اما فيما يتعلق بالخدمة في الجيش الليبي تتم عن طريق التطوع ويجوز فرض الخدمة الإلزامية بقانون.[29]

أما فيما يخص هيئة الأركان العامة فقد نصت المادة السادسة من القانون على أن يعين رئيس أركان الجيش بمرسوم ملكي، ويكون هو المسئول عن إدارة الجيش وقيادته، وله إنشاء المديريات والمؤسسات الفنية وتحديد اختصاصاتها. كذلك يقوم بوضع كادر تشكيلات الجيش بالاتفاق مع وزير الدفاع وفقا للسياسات العامة التي تضعها الدولة.[30] فقد أستمر الجيش الليبي في التكوين والتأسيس بهدف المحافظة على البلاد وحماية المملكة والدفاع عنها، بالرغم من قلة الامكانيات الا أن الجيش الليبي أخذ عليه طابع الجدية والتنظيم والانضباط وفقا للوائح والقوانين المعمول بها، فقد وصلت قوات الجيش في ليبيا حتى سبتمبر 1969م الى 10 الاف جندي يقودهم حوالى 650 ضابطا. لقد خضع الجيش الليبي للتأثير السياسي والعقائدي في فترة المد القومي بعد ثورة 23 يوليو 1952م، وهذا كان دافع لعدد من الضباط الشباب الذين وصفوا أنفسهم بالضباط الوحدويين الاحرار بقيادة الملازم معمر محمد القذافي لتنفيذ الثورة في 1 سبتمبر 1969م والإطاحة بالنظام الملكي.[31]

- **المطلب الثالث:**
- **دور المؤسسة العسكرية وعلاقاته بالمؤسسات السياسية في ليبيا من عام 1969-2011م:**

في عام 1969م قامت ثورة بمجموعة من الضباط الذين ينتموا الى المؤسسة العسكرية الملكية ويعتبرون جزء منها، والذين كانوا يؤمنون بالقومية العربية وينبذون تواجد الاستعمار، وهم ذاتهم الذين قاموا بثورة على النظام الملكي. ويتضح من هنا بأن المؤسسة العسكرية كانت تعاني من ضعف، فلم تستطيع المؤسسة العسكرية ذاتها الحفاظ علي النظام الملكي وفقا لمرسوم الذى نظم الجيش الليبي عام 1961م.

ويمكننا القول هنا بأن دور المؤسسة العسكرية في امتلاك القوة مكنها من تسيير المؤسسة المدنية، فأن المؤسسات المدنية ليست بمأمن من الجيوش، فهي من جانب مهمتها الحفاظ على الأمن وتحقيق مبدأ المحافظة على الكيان السياسي للدولة، ومن ناحية أخرى فهي تشكل خطر على النظام السياسي. سنحاول

---

[28] نفس المصدر.
[29] المرسوم الملكي بقانون في شأن الجيش الليبي، قانو الجيش رقم (1) لسنة 1961، الصادر في 3 يوليو 1961م، صدر بأمر الملك ادريس السنوسي، بقصر دار السلام بطبرق، ليبيا.
[30] نفس المصدر.
[31] الحبيب الاسود، في ذكرى تأسيس الجيش الوطني الليبي، 1 أغسطس 2022، انظر الي: https://alarab.co.uk/ تاريخ الدخول ، 29 يونيو 2024 ، الساعة التاسعة مساء.

في هذا المبحث أن نوضح دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي عبر محطات تاريخية هامة لعبت فيها المؤسسة العسكرية دورا بارزا في النظام السياسي الليبي.

- **مجلس قيادة الثورة وعلاقته بالنظام السياسي في ليبي:**

لقد مر النظام السياسي في ليبيا بعد 1969م عبر مراحل انتقالية متعددة من نظام السياسي الملكي الى النظام الجديد الذى تأسست فيه الدولة الجديدة تحت مجلس عسكري وهو امتداد للمؤسسة العسكرية للنظام الملكي، حيث حدد الاعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر عام 1969م القوانين الأساسية للبلاد، حيث وصفت ديباجة هذا الاعلان أهداف مجلس قيادة الثورة والتي تمثلت في تغيير ليبيا من النظام الملكي الى النظام الجمهوري، وأصبح الاسم الرسمي لليبيا الجمهورية العربية الليبية، و نص على حق كل مواطن أن يعيش حياة كريمة، وإزالة كل العقوبات التي تعيق تحقيق الوحدة العربية، كما حدد الاعلان الدستوري ضرورة تحقيق أهدافها الحرية والاشتراكية والوحدة، والاعلان عن أن هذا الدستور أساس نظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وانتظار أعداد دستور يحدد معالم الطريق أمام الثورة.[32]

أنقسم الإعلان الدستوري الى جزئين، أما الجزء الاولي ركز على شكل الدولة واللغة والدين والترابط الاجتماعي، فاصبح الاسم الرسمي للدولة وهو الجمهورية العربية الليبية والدين الاسلام دين الدولة، اللغة العربية لغتها الرسمية، وحث علي حرية القيام بشعائر الأديان، واعتبر ان على أن الاسرة هي أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق والتأكيد على التضامن الاجتماعي، وأن المواطنين متساوين أمام القانون بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحظر الاستغلال. فيما ركزت المادة الثالثة من الدستور على الغاء جميع الألقاب وحظر تسليم اللاجئين السياسيين، وروعيت حرمة المسكن الخاص، وأكفلت حرية الرأي في حدود مصلحة الشعب ومبادي الثورة. لقد عكست مواد الدستور مدى اهتمام بالحقوق الفردية والتعليم والرعاية الصحية مكفولان لجميع المواطنين، كما أكدت المادة الثالثة علي مجانية المراحل بما فيها المرحلة الجامعية، ويعتبر الدفاع عن الوطن واجب مقدس. أما الضرائب لا تفرض أو تعدل أو تلغي الا بالقانون.[33]

إما الجزء الثاني من الدستور فقد ركز علي الشكل السياسي للنظام السياسي في ليبيا وهذا ما يهمنا في هذه الورقة حيث حدد الإعلان الدستوري سلطات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والسلطة القضائية والعلاقة بينهما. ويتضح من المادة 18 من الاعلان الدستوري والتي حددت السلطات العامة لمجلس قيادة الثورة،[34] والذى يعطي تفسيرا واضح بأن المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الاولي من ثورة 1969م جمعت بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، فقد أصبح مجلس قياد الثورة هو أعلى سلطة في الدولة، يمارس أعمال السيادة والتشريع، ومن حدود سلطته اتخاذ إيه إجراءات يراها ضرورية لحماية الثورة. فيما نصت المادة 19 من الدستور مهام مجلس قيادة الثورة فهو الذى يعين مجلس الوزراء، ويجوز أن يعين نوابا لرئيس الوزراء ووزراء الدولة. ويجوز له إقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالاتهم من مناصبهم، كما أن مجلس الوزراء يكون مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة للدولة، ويكون مسؤولا أمام مجلس قيادة الثورة فهو السلطة العليا في ليبيا. بالإضافة الي ذلك إنه يقوم بتعيين وفصل الدبلوماسيين كما يقبل أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب، ويتولى إنشاء الهيئات العامة، ويعين كبار المسؤولين في الجهاز المدني ويعفيهم، كما تخضع القوات المسلحة الي سيطرة مجلس قيادة الثورة الذى يحق له اعلان حالة الطوارئ.[35] ومن هنا يمكن تفسير علاقة بين المؤسستين في تسيير المجلس القيادي المؤسسة العسكرية والمدنية معا، ووفقا لنظرية هنتغتون بأن الدور الذى تلعبه المؤسسة العسكرية في هذه الفترة جمع بين الصيغة المهنية والمجتمعية النابعة من القوى الاجتماعية والايديولوجيات التي كانت تغلب علي الثورات العربية آنذاك.

---

[32] مجلس قيادة الثورة، الاعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969م.
[33] مجلس قيادة الثورة، الاعلان الدستوري 1969م، مصدر سبق ذكره.
[34] فوزي أحمد تيم، عطاء محمد صالح، النظم السياسية المعاصرة، ط 2، بنغازي منشورات جامعة قاريونس، 2005، ص34.
[35] مجلس قيادة الثورة، الاعلان الدستوري 1969م، مصدر سبق ذكره.

أيضا وفقا للمادة 19 يجوز لمجلس قيادة الثورة أن يعقد اجتماعا مشترك مع مجلس الوزراء بدعوة منه أو أبى أثنين من أعضائه إذا اقتضت الضرورة ذلك، ويقوم مجلس الوزراء بإعداد كافة مشروعات القوانين وفقا للسياسة يحددها مجلس قيادة الثورة، على أن تقدم الى المجلس للدراسة والموافقة عليه، وتصبح كافة القرارات نافذة المفعول بعد نشرها في الجريدة الرسمية. كما يتم اعتماد الميزانية العامة للدولة من قبله، ويحق له أيضا إعلان حالة الحرب، وعقد الاتفاقيات الا إذا هو خول ذلك لمجلس الوزراء، وحتى في حالة أن يضع مجلس الوزراء سياسية لا تصبح نافذة المفعول الا إذا وافق عليها مجلس قيادة الثورة. في الوقت الذى يستطيع فيه مجلس الوزراء فقط القيام بالشؤون الإدارية اليومية دون تدخل من مجلس قيادة الثورة. لقد حدد هذا الدستور النظام الحكومي الجديد في الجمهورية العربية الليبية، وحدد الوسائل الكفيلة بحماية النظام الجمهوري. من خلال ما سبق يمكن استنتاج بأن المؤسسة العسكرية التي قامت بالثورة في مراحلها الاولي تولت ترتيب الدولة عن طريق دستور ينظم الحكم في ليبيا عن طريق مجلس قيادة الثورة الذى يمثل المؤسسة العسكرية التي سيطرت علي المؤسسة المدنية.[36]

في عام 1970م أعلن مجلس قيادة الثورة عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة العقيد معمر القذافي الذى تولى وزارة الدفاع، في حين أصبح الرائد عبدالسلام جلود نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية والحكم المحلي، فيما تولى ثلاث عناصر أخرى من مجلس قيادة الثورة وزارات التعليم والاقتصاد والصناعة والاسكان والبلديات، إما وزارة الخارجية والمواصلات والعدل والصحة والزراعة والنفط والمعدان والعمل والشؤون الاجتماعية والخزانة فقد تولاها وزراء مدنيون.[37] وفقا لرؤية هنتغون بإن المجلس قيادة الثورة الذى يمثل المؤسسة العسكرية هو التي تسيطر على المؤسسات المدنية بالكامل وهنا التداخل يعطي برهان لعدم توزان أو شراكة المؤسستين في إدارة النظام السياسي، فما قدمته أربيكا يؤكد بأن قد تكون المرحلة الاولي للثورة بسيطرة المؤسسة العسكرية على المؤسسة المدنية وهنا لا تنطبق الشراكة المؤسسية بقدر ما قد تؤدى الى الانفصال بين الحدود المؤسسية والانماط الاخرى التي يجب أن تعتمد على اتفاق بين الجيش والنخب السياسية الاخرى.

في عام 1972م انتقلت ليبيا الى المرحلة الثانية في النظام السياسي، والتي لم تختلف كثير عن سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي رغم فتح باب المشاركة السياسية عبر المؤسسات المدنية التي يظمها الاتحاد الاشتراكي العربي، والذى حاول مجلس القيادة تطبيقه كنظام سياسي في ليبيا حيث نصت المادة رقم واحد بأن "الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الشعبي السياسي الوحيد في الجمهورية العربية الليبية، ويمارس المواطنون من خلاله حرية الرأي والتعبير في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة، وفقا لأحكام النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي"[38] لذا أعتبر الاتحاد الاشتراكي فكرة لتوسيع المشاركة السياسية لتضمن جميع فئات المجتمع الليبي، وقرر العقيد معمر القذافي الذى كان يجمع بين رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزراء التخلي عن منصبة كرئيس للوزراء، وكلف الرائد عبدالسلام جلود منصب رئيس وزراء، لقد شكل التشكيل الوزاري الجديد ثقة مجلس قيادة الثورة رغم أنه لم يشترك في الوزارة الا عضوين من مجلس قيادة الثورة هما رئيس الوزراء ووزير الداخلية فقط.

غير أنه أستمر مجلس قيادة الثورة على قمة الهرم السياسي لتنظيم الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الوطني العام، فرئيس مجلس قيادة الثورة هو نفسه رئيس الإتحاد الاشتراكي العربي والسلطة العليا للاتحاد أصبحت أيضا بيد مجلس قيادة الثورة الذى يعبر عن المؤسسة العسكرية، كذلك تكون أمانة الاتحاد الاشتراكي العربي تحت أشراف مجلس قيادة الثورة ومسؤوله أمامه. أما المؤتمر الوطني العام فيتكون من مندوبين عن مؤتمرات المحافظات في ليبيا، وتنظيمات قوى الشعب العاملة، المتمثلة في قمة تنظيم القوات

[36] الاعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969م، مصدر سبق ذكره.
[37] فوزي أحمد تيم، وعطاء محمد صالح - النظم السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص34.
[38] قانون رقم (71) لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية، بإنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي، في 11 يونيو 1972م.

المسلحة، وقمة تنظيم الشرطة، وممثلين عن تنظيم الشباب، ممثلين من التنظيم النسائي، ممثلين عن التنظيم النقابي، وهنا تجدر الاشارة أن هيكل الاتحاد الاشتراكي جمع بين المؤسسة العسكرية وبين التنظيمات المدنية والروابط والنقابات المهنية التي تشكل المؤسسة المدنية، بالإضافة الى وجود لجان بعدد عشرون عضو لكل محافظة بالإضافة الى مؤتمرات المحافظات وتتكون من مندوبان أو اكثر لكل وحدة اساسية في كل محافظة. وهناك لجان الوحدات الاساسية وتتكون من عشرة أعضاء من كل لجنة اساسية والوحدات الاساسية تتكون من جميع الاعضاء العاملين بالوحدات الأساسية. لقد أثرت مجموعة من التطورات السياسية على الساحة الليبية بشكل مباشر على التنظيم وكشفت عجزة الامر الذى طالب بمجموعة من التعديلات لتواكب التطورات السياسية التي فرضتها المرحلة آنذاك وكان أهما إعلان الثورة الشعبية.

في 15 أبرايل عام 1973م أعلن عن النقاط الخمس لضمان استمرارية الثورة ونجاح الثورة الشعبية والتي تمثلت في النقاط الخمسة المتمثلة في تعطيل كافة القوانين المعمول بها في ليبيا، وتطهير البلاد من المنحرفين، والحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، والثورة الادارية، والثورة الثقافية. هذه النقاط جاءت كأحد التطور في الحياة السياسية في ليبيا وبداية فصل المؤسسة العسكرية عن المؤسسة المدنية حيث شكلت هذه المرحلة مرحلة انتقالية لمشاركة الشعب في الحياة السياسية بشكل اوسع من قبل، حيث هدفت الثورة الشعبية الى تمكين الشعب من انتخاب حكامه وسن قوانينه ويتولى الشعب إدارة شؤونه ويتولى وضع خططه وتنفيذها، وأكد العقيد معمر القذافي على أن لا ينبغي تتدخل الشرطة في حق الشعب الذى من واجبة أن يصون مكاسبة ويكافح الجريمة ولا يعترض سبيل الحرية، هذا عكس مرحلة تطور جديدة في ادارة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية.[39]

بعد خمس سنوات قام مجموعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة بمحاولة انقلاب في أغسطس 1975م، عن طريق مجموعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة ضد النظام السياسي في ليبيا، بالرغم من أنهم كانوا ضمن البارزين في إعداد وتنفيذ مهام مركزية أدت الى نجاح الثورة في سبتمبر 1969م. حاول الرائد عمر المحشي عضو مجلس قيادة الثورة وهو وزير التخطيط والبحث العلمي، ومعه الرائد عبد المنعم الهوني الذى كان يتولى منصب وزير الخارجية في ذلك الوقت، وممثل ليبيا لدى الجامعة العربية حاليا، والرائد بشير هوادي والرائد عوض حمزة بالاشتراك مع مجموعة من الضباط الوحدويين الأحرار ومجموعة من ضباط الجيش الليبي، حاولوا القيام بانقلاب عسكري ضد النظام في ليبيا. فلم تعتبر هذه المحاولة انقلابا علي الثورة بل اعتبرت انشقاقا عن الثورة غير ان المحاولة لم تنجح. ومن هنا نستطيع الاشارة الي أن القوة أداة من ادوات الصراع السياسي وخاصة الصراع لي السلطة. ويمكن القول هنا بأن المؤسسة العسكرية وأن كانت قد لعبت دورا اساسيا في تغيير النظام السياسي، الا ان الخطر علي المجتمع كامن وموجود لذا جاءت فكرة تسليم السلطة الى الشعب الليبي عن طريق فلسفة سياسية جديدة تمثلت فصل السلطة عن المؤسسة العسكرية من خلال أحداث هيكل تنظيمي لممارسة السلطة من الشعب مباشرة.

في عام 1977م جاءت مرحلة أخرى متطورة في النظام السياسي الليبي، حيث طرحت فيها فلسفة سياسية جديدة تمثلت في تصور قيام سلطة الشعب، حيث نصت المادة الثالثة من اعلان قيام سلطة الشعب الديمقراطية الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، حيث ان السلطة في يد الشعب وحده، ويمارس الشعب سلطته من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات المهنية. وتتكون سلطة الشعب من المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام".[40] وهنا أصبحت المؤسسة العسكرية خارج نطاق السلطة المدنية حيث أصبحت المؤتمرات الشعبية هي السلطة التشريعية التي تمثل سيادة الدولة، بل أنه منع العسكريون من

[39] خطاب العقيد معمر القذافي في زوارة الذى اعلن فيه النقاط الخمس في 15 أبريل 1973م.
[40] قرار مؤتمر الشعب بإعلان قيام سلطة الشعب، سبها، 2 مارس 1977م.

حضور جلسات المؤتمرات الشعبية باعتبارهم أفراد ينظمون الي قوات الجيش الليبي فلا يحق لهم ممارسة السياسة والدخول في المؤسسة المدنية.

بعد أن شكلت المؤتمرات الشعبية والجان الشعبية البني الرئيسية التي مثلت المؤسسات المدنية في النظام السياسي الجديد، وقنوات المشاركة السياسية للشعب الليبي. في ديسمبر عام 1978م أستقال العقيد معمر القذافي من منصبة كأمين لمؤتمر الشعبي العام، وأعلن بأن جل تركيزه سيكون على النشاط الثوري أكثر من الانشطة الحكومية، وهنا ظهرت فكرة فصل السلطة عن الثورة.[41] كما تخلي العقيد معمر القذافي عن جميع مناصبة والقابة الرسمية باستثناء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكونة قائدا للثورة، فقد قدم فكرة الفصل بين الثورة وبين سلطة الشعب والإدارة المدنية، ويبدو أن هذا ما أعطاه وضعا شرعيا وقويا أستمر خلاله التأثير على سياسات البلاد. وهنا كانت رؤية العقيد معمر القذافي في فصل المؤسسة العسكرية عن المؤسسة المدنية من خلال تخليه عن أدارة المؤسسات السياسية في ليبيا من الناحية القانونية.

تم أعادة بناء وتشكيل المؤسسة العسكرية بتغير أسمها من القوات المسلحة الى الشعب المسلح في عام 1984م صدر قانون رقم (3) لسنة 1984م بشأن الشعب المسلح، حيث ظهرت فكرة الشعب المسلح ونصت المادة الاولى من القانون على أن يكون التدريب عسكريا على كل من بلغ سن التكليف مادام قادرا صحيا، كما نصت المادة الثانية وأن تكون العلوم العسكرية من المواد الدراسية الأساسية في جميع مراحل التعليم ما فوق الاعدادية. فيما نصت المادة الرابعة على أن تقسم ليبيا الى مناطق دفاعية تقع مسئوليه الدفاع عن كل منطقة منها على سكان المنطقة، وتشكل المناطق الدفاعية احتياطي بعضها لبعض على مستوى الجماهيرية، ويتم التقسيم بقرار عن القائد الاعلى للقوات المسلحة.[42]

أعتبر الشعب المسلح في ثمانينات القرن الماضي إحدى المبادئ الرئيسية للحفاظ على السيادة الوطنية وخاصة فترة التحديات الخارجية والحصار الاقتصادي الذى فرض على ليبيا والتهديد الامريكي وقصف منزل العقيد معمر القذافي، لذا نصت المادة بأن جميع فئات الشعب الليبي ينبغي ان تتدرب على السلاح وفرضت مادة دراسية يأخذها الطلاب في المرحلة الثانوية تسمى التربية العسكرية، يتم فيها تناول المبادئ الرئيسية للحروب وفن القتال ويتم تدريب الطلاب على السلاح، بالإضافة الى جميع فئات الشعب من النساء والرجال من سن الثامن عشر وما فوق، وأستحدث شعبة أسمها المقاومة الشعبية والتي تتضمن كبار السن حاملين السلاح والمتدربين على استخدام السلاح، بالإضافة الى أن على كل مواطن يقوم بالتدريب علي السلاح لمدة شهرا في كل سنة نضير لخدمة في الشعب المسلح. وهنا تراجع دور المؤسسة العسكرية بتعميم حق الدفاع والتدريب لكل مواطن ليبي ومواطنه، واشتراك كل افراد الشعب الليبي في التدريب العسكري، غير أن المتغيرات الدولية أعطي لهذا التغيير وجها أخرا، فعاد الخلط بين المؤسسة العسكرية المدنية مرة أخرى بعد أن أعطي للعقيد معمر القذافي الشرعية الثورية.

- **الشرعية الثورية والمؤسسة العسكرية:**

ليس هناك ثورة في التاريخ تطيع وتحترم الدستور، فالثورات تكون دائما غير دستورية ومخالفة للقانون، فالثورة تستمد شرعيتها من نفسها، وليس من القوانين الوضعية، فالثورة فوق الدستورية وفوق القانونية، ولا تخضع لأحكام القضاء فهي تستمد قوتها من الإجماع ووحدة الإدارة وليس من أي قانون.[43] لذا فأن القيادة السياسية في ليبيا أستمرت بعد عام 1990م بحكم الشرعية الثورية بالتدخل في صناعة القرار السياسي، فمن خلال الشرعية الثورية والتي تخول للقائد الاعلى للقوات المسلحة باعتباره قائد للثورة الليبية

---

[41] استقالة العقيد معمر القذافي من منصبة كأمين للمؤتمر الشعبي العام، انظر الي: https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، 12 يونيو 2024، ساعة الدخول 11:55 صباحا.

[42] قانون رقم (3) لسنة 1984 بشأن الشعب المسلح، صدر في 13 مارس 1984.

[43] محمد بامية، الشرعية الثورية كيف تحل محل القضاء والدستور، https://www.jadaliyya.com/Author/5011 ، 12 يونية 2024، ساعة الدخول 3:13 مساء.

أن يملك أصدرا قرارات ويمكنه من أتخاذ اجراءات وتوجيهات يصدرها بموجب أحكام الشرعية الثورية والتي تعتبر ملزمة التنفيذ.

ففي مؤتمر الشعب العام وفي دورته السادسة عشر المنعقدة في 2-9 مارس 1990م صدر قانون رقم (1) لسنة 1990م بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية، وتعلن فيه وفقا للمادة رقم (2) بأن القرارات والاجراءات والتدابير والتوجيهات التي تصدر بموجب أحكام وثيقة الشرعية الثورية ملزمة ولها قوة القانون. فقد أعلن المؤتمر الشعبي العام الذى يمثل السلطة التشريعية العليا في ليبيا بأن يعطي الشرعية الثورية للعقيد معمر القذافي على أن التوجهات التي تصدر من قائد الثورة هي واجبة وملزمة التنفيذ. وأن الفصل بين السلطة والثورة يعطي حق للشعب في ممارسة السلطة بحرية من خلال المؤتمرات فهو أيضا يعطي الحق للقائد معمر القذافي في قيادة الثورة، وحرية تكلف من يريد لتحقيق ذلك، لذا تنص الوثيقة على أن المؤتمرات الشعبية الأساسية تؤكد على دور القائد في التوجيه، وتمثيلها في المحافل الدولية، فهذا اعتراف منها لدوره التاريخي.[44]

وفقا للشرعية الثورية نستطيع أن نقول بأن العقيد معمر القذافي يملك حق التدخل في السلطة السياسية، ويملك قوة أتخاذ القرار فيما يخص العلاقات الدولية بشكل عام فالتمثيل في المحافل الدولية أي كان قد يستدعي اتخاذ قرارات دون الرجوع الى السلطة الشرعية المتمثلة في المؤتمر الشعبي العام، باعتباره مخول منها لحرية أتخاذ القرار خارج ليبيا.

في تسعينات القرن الماضي وحتي عام 2011م أستحدث نظام الكتائب القتالية وتطورت المؤسسة العسكرية من الجيش التقليدي الى كتائب تخصصية، وانشئت على مستوى ليبيا حولي عشر كتائب وزعت حسب المناطق الجغرافية في ليبيا، حيث وجدت كتيبة الفضيل بو عمر، وكتيبة عمر المختار في مدينة بنغازي، وكتيبة حسين الجويفي في مدينة البيضاء وكتيبة حمزة في مدينة مصراته وكتيبة أمن فارس الصحراء في مدينة سبها وكتيبة الساعدي الطبولي في مدينة سرت وكتيبة أمحمد المقريف في مدينة طرابلس وكتيبة عبدالسلام سحبان في مدينة غريان.

كانت الكتائب من أهم التشكيلات العسكرية في الجيش الليبي وقد بدأ تطوير هذه القوات واسناد مهام الاستطلاع، ومهام البحث والاخلاء القتالي وامن المواقع الرئيسية لها واستهداف المنشئات المعادية والاقتحام والتدمير كما أعطيت بها بعض مهمات استهداف الارتال العسكرية المدرعة وأعاقه تقدمها وقطع خطوط أمدادها واتصالاتها وجهزت ودربت بحيث تكون قادرة على العمل خلف خطوط العدو لفترات طويلة بدون أي اسناد لوجستي. ومع تطور الاتجاه العربي نحو الاعتماد على القوات الخاصة وتدريبها وتطويرها والاهتمام بدورها في الحروب الحديثة، اتجهت كل الدول العربية الى تبادل الخبرات وتدريب قواتها وتم تسليحها برشاشات متوسطة وبصواريخ مضادة للدروع وسيارات مدرعة تم تطويرها لمهمات الاقتحام بالإضافة الى أعداد أفرادها جسمانيا ونفسيا عن طريق تدريبات خاصة جدا وكان يشترك في الملتحق اللياقة البدنية العالية .[45] ضلت الكتائب العسكرية تحت قيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة حتى عام 2011م عندما اسقط النظام السياسي الليبي وانتهت الكتائب العسكرية، الى ان أعيد ترتيب الجيش مرة اخرى عام 2015م مرة اخرى.

- **الخاتمة:**

أن دور المؤسسة العسكرية في ليبيا خلال فترة الدراسة كان لها دورا كبير في تسير النظام السياسي، فتدخل المؤسسة العسكرية في المؤسسة المدنية وفقا لنظرية المشاركة والتوافق تسعي الى الحفاظ على سيادة الدولة، وتحقيق الامن القومي، ودعم الاستقرار السياسي للدولة، فبالرغم من تعدد الهياكل السياسية في ليبيا

[44] مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (1) لسنة 1990 بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية، طرابلس، 2 مارس 1990م.
[45] ويكيبديا الموسوعة الحرة، انظر الي: https://ar.wikipedia.org/wiki/، 15 يوليو 2024 ساعة الدخول 6:18 مساء.

من عام 1969 الى 2011م ظلت المؤسسة العسكرية بمختلف مسمياتها تلعب دورا محوريا في الحفاظ على الدولة وتمثيلها خارجيا والحفاظ على سيادتها، والتصدي لاي جماعات إرهابية تسعي لتدمير الوطن.

لقد أولت المؤسسة العسكرية اهتمامها بالنظام النظام السياسي في ليبيا، سواء كانت ضمن هياكله السياسية أو خارجها تحت غطاء الشرعية الثورية. فوجودها أنتج الدولة المستقرة ذات السيادة وخاصة في المجال الخارجي، بالإضافة الى تخطيها العديد من المحاكات والمشاكل السياسي على المستوى الدولي وخاصة في مواجهتها للدول كبرى. المؤسسة العسكرية كانت ومازالت تمثل محور القوة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في ليبيا بداية من العهد الملكي وأثناء فترة ثورة الفاتح وحتى الآن. ويرجع ذلك الى أنها العنصر الوحيد الذى يستطيع أن يفرض القانون، ويساهم في تحقيقه سواء كان في الجانب المدني أو الأمني. فقدرة النظام تكمن في قوة المؤسسة العسكرية المخولة بحفظ السيادة الوحدة الوطنية.

وتوصلت الدراسة الى نتائج يمكن حصرها في الاتي:

- أن التوافق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية يساهم في دعم الاستقرار السياسي في الدولة.
- المؤسسة العسكرية هي نتاج مكون اجتماعي بمختلف مستوياته، فهي عنصر أساسي في دعم الثقافة المؤسسية بين المواطنين والنخب السياسية.
- أن تحقيق التوازن والتوافق يتم من خلال الفصل بين الادوار المنوطة الى المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية في اطار المهام المخولة لكل مؤسسة.
- المؤسسة العسكرية أحد المؤسسات الهامة في الدولة الليبية، فهي جزء هام في دعم المؤسسة السياسية وخاصة أثناء نشر الفوضى وتسلل الاسلام السياسي الى الدولة.
- أن دور ووظيفة المؤسسة العسكرية في المجتمع في الحماية والدفاع عن الوطن ينتج مجتمع أمن.
- المؤسسة العسكرية أحد مؤسسات الدولة وأهمها في الحفاظ على السيادة العليا للدولة من خلال حماية الحدود البرية والجوية والبحرية.

- **قائمة المراجع:**

1- المصادر الاولية Primary Sources:

أ- الوثائق الرسمية:

1- المرسوم الملكي بإنشاء الكلية العسكرية المليكة، قرار لسنة 1955م، صدر بأمر الملك ادريس السنوسي بقصر دار السلام بطبرق، ليبيا الموافق 22 يونيو عام 1958م.
2- المرسوم الملكي بقانون في شأن الجيش الليبي، قانو الجيش رقم (1) لسنة 1961م، صدر بأمر الملك ادريس السنوسي، بقصر دار السلام بطبرق، ليبيا. 3 يوليو 1961م.
3- مجلس قيادة الثورة، الاعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969م.
4- قانون رقم (71) لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية، بأنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي، في 11 يونيو 1972م.
5- خطاب العقيد معمر القذافي في زوارة الذى أعلن فيه النقاط الخمس في 15 أبريل 1973م.
6- قرار مؤتمر الشعب بإعلان قيام سلطة الشعب، سبها، 2 مارس 1977م.
7- قانون رقم (3) لسنة 1984م بشأن الشعب المسلح، صدر في 13 مارس 1984م.
8- مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (1) لسنة 1990 بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية، طرابلس، 2 مارس 1990م.

2- المصادر الثانوية Secondary Sources:

أ- المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب:

9- تيم فوزي أحمد، عطاء محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الأول، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2005م.
10- قطوش عزالدين، العلاقات المدنية - العسكرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013م.
11- المنوفي كمال، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 2006م.
12- مالكي أمحمد وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.

ثانيا: الدوريات:

13- فتحي ابراهيم، شادية، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة، العدد 4، أكتوبر 2006م.
14 - نورالدين حفيظي، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 12، 2018م.

ثالثا: المنشورات الإلكترونية:

15- صامويل هنتجتون، الجندي والدولة: نظرية سياسة العلاقات المدنية - العسكرية، الناشر جامعة هارفارد، 1959م، لمزيدا من المعلومات انظر الى: 28 يونيو 2024م، ساعة الدخول: 5:54 مساء. https://ar.wikipedia.org/wiki/

16- موريس جانوفيتز مؤسس علم الاجتماع العسكري، لمزيدا من المعلومات انظر الى: 20 يونيو 2024، ساعة الدخول 12:00 ظهرا.

https://3arf.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%B3_%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B2

17- خطاب الرئيس الامريكي دويت إزنهاور في 17 يناير 1961م، من الارشيف لمزيدا من المعلومات راجع 18 يونيو 2024م، ساعة الدخول 1:45 ظهرا:
https://www.archives.gov/milestone-documents/president-dwight-d-eisenhowers

18- زيد هدية، جريدة اندبندد العربية، تأسيس الجيش الليبي، 10 أغسطس 2021م، انظرا الى: تاريخ الدخول 28 يونيو، 2024م، ساعة الدخول: 4:40 مساء.
https://www.independentarabia.com

19- سالم الكبتي، تأسيس الجيش الليبي انظر الى: 17 يوليو 2024م، ساعة الدخول 11 صباحا.
https://alwasat.ly/news/opinions/215681?author=1

20- بوابة افريقيا الاخبارية، تأسيس الجيش الليبي، انظر الى: 10 يونيو2024م، ساعة الدخول، 9 صباحا.
https://www.afrigatenews.net/article

21- الحبيب الاسود، في ذكرى تأسيس الجيش الوطني الليبي، 1 أغسطس 2022، انظر الى: تاريخ الدخول، 29 يونيو 2024م، الساعة التاسعة مساء.
https://alarab.co.uk/

22- استقالة العقيد معمر القذافي من منصبه كأمين لمؤتمر الشعبي العام، انظر الي: 12 يونيو 2024م، ساعة الدخول 11:55 صباحا.
https://ar.wikipedia.org/wiki /

23- محمد بامية، الشرعية الثورية كيف تحل محل القضاء والدستور، 12 يونية 2024م، ساعة الدخول: 1:00 صباحا.
https://www.jadaliyya.com/Author/5011

24- ويكيبديا الموسوعة الحرة، انظر الى: 15 يوليو 2024م ساعة الدخول 6:18 مساء.
https://ar.wikipedia.org/wiki/

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

A. Books

1. Adedeji Ebo, Toward a code of conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities challenge, Geneva, Policy paper, (Geneva center for the Democratic control of armed forces, March 2005.
2. Rob Atkinson, The Hidden Promise of Huntington's The Soldier and the State: Military Professionals as Guardians of the Republic, P.11,12 Rob Atkinson.
3. Feaver, peter D., "An Agency Theory Explanation of America Civil- Military Relations during the Cold War", working paper for the Program for The Study in Democracy, DUCK University, USA, 1997.

B- Article

1. Bland, Douglas L., "A unified Theory of Civil-Military Relations" Armed Forces and Society, Vol. 26, No.1, (1999).
2. Feaver, Peter., "Crisis as Shirking: An Agency Theory Explanation of the Souring of American Civil-Military Relations ", Armed Forces and Society, Vol. 24, No .3, (1998).
3. Nielsen, Suzanne C., "Civil-military Relations Theory and Military Effectiveness", Public Administration and Management, Vol. 10, No.2, (2005).
4. Schiff, Rebecca L., "Concordance Theory, Targeted, Partnership, and Counterinsurgency", Armed Forces and Society, Vol. 38, No. 2, 2012.